أثر انفتاح الاقتصاد علي نمو الاقتصاد الليبي

انتصار مفتاح عبدالله الغويل

الملخص:

اهتم البحث بدراسة أثر انفتاح الاقتصاد الليبي علي النمو الاقتصادي، والتعرف علي أهم السياسات التجارية التي اتبعت لتحرير التجارة الخارجية في ليبيا، وهدف الي استعراض معدلات انفتاح الاقتصاد الليبي علي الخارج ، ودراسة مدى مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلى الإجمالي، واعتمدت الدراسة علي جمع وتحليل البيانات خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤)، وتختبر الدراسة فرض أنه هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في ليبيا، وتوصل البحث إلي أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في ليبيا، وأن الاقتصاد الليبي يحقق مكاسب من الانفتاح التجاري حيث ساهم برفع مستوي الإنتاجية وتطوير الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وجاءت أهم التوصيات بضرورة الاستفادة من انفتاح الاقتصاد الليبي بما يفيده ويرفع من نموه، والسعي في إيجاد مصادر بديلة للدخل والناتج المحلي الإجمالي.

Abstract:

The study examined the impact of the openness of the Libyan economy on the economic growth and the identification of the most important trade policies adopted to liberalize foreign trade in Libya. The aim of this study was to review the rates of openness of the Libyan economy abroad and study the contribution of different sectors to GDP. During the period (2000-2014). The study studies the hypothesis that there is a positive relationship with statistical significance between trade openness and economic growth in Libya. The research concluded that there is a positive relationship with statistical significance between trade openness and economic growth in Libya The Libyan economy achieves gains from trade openness where he helped raise the level of productivity and the development of managerial and organizational competencies, and was the most important recommendations of the need to take advantage of the openness of the Libyan economy, including informing him and raises its growth, and strive to find alternative sources of income and gross domestic product (GDP).

مقدمة:

أدي انفتاح الاقتصاد في بعض الدول الي تحسين إنتاجية عناصر الإنتاج واكسبها تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، فازدهار الكثير من الدول وخاصة الدول النامية كان الفضل فيه يرجع للانفتاح علي التجارة العالمية، إلا أن حصيلة تفاعل كل دولة مع العالم الخارجي يعتمد علي استعداد هذه الدولة للاستفادة من الفرص المتاحة من الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتعتبر ليبيا من الاقتصاديات المنفتحة، حيث رفعت الدولة القيود علي المعاملات التجارية عام ٢٠٠١ وارتفع معدل الانفتاح الاقتصادي وبلغ في عام ٢٠٠٨ نسبة (٤٨.١%)[١]، وذلك يؤكد علي أهمية قطاع التجارة الخارجية حيث تعد من العوامل الأساسية المؤثرة في النمو الاقتصادي من حيث ما توفره لمتطلبات للتنمية من السلع الأساسية والإنتاجية، وما يوفره من مصدر للصرف الأجنبي[٢]، إضافة إلى دور التجارة في توسيع القدرة الإنتاجية والتسويقية نظراً لضيق القاعدة الاقتصادية في الداخل[٣]، كما حظي قطاع التجارة الخارجية

باهتمام خاص من قبل الاقتصاديين في ليبيا لتطوير ذلك القطاع وتنويع نشاط التصدير، وذلك من خلال وضع البرامج والسياسات التجارية وتوجيه الاستثمارات للقطاعات غير النفطية وخاصة الصناعية.

أولاً: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي بالتعرف علي أثر الانفتاح التجاري علي نمو الاقتصاد الليبي.

ثانياً: فرضيات البحث:

١- وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين الانفتاح التجاري ونمو الناتج المحلى الإجمالي.
٢- وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين الانفتاح التجاري ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

ثالثاً: أهداف البحث:

تحديد شكل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في ليبيا.

رابعاً: أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من الدور البارز الذي يمارسه قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي ودورها في تنفيذ المشاريع التنموية وامدادها بالمستلزمات السلعية المختلفة، والتأكيد على خطورة اعتماد الاقتصاد الليبي على صادرات النفط، وأثر ذلك على عرقلة الجهود التنموية، وكذلك تسليط الضوء على أهمية القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة والخدمات) ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

خامساً: حدود البحث:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:
١- **الحدود المكانية:** يتناول الباحث الاقتصاد الليبي بالدراسة والتحليل.
٢- **الحدود الزمنية:** تناول الباحث الفترة الزمنية (٢٠٠٠-٢٠١٤) وهذه الفترة شهد فيها الاقتصاد الليبي العديد من التغيرات والتطورات وللعديد من الظروف المختلفة التي صاحبتها فترات انتعاش وانكماش في الاقتصاد.

سادساً: الدراسات السابقة:

١- دراسة (عدنان داود العذاري، غسان طارق ظاهر، ٢٠١٣)[٤]

توصلت إلي أن الانفتاح الاقتصادي والزمن كان لهما أثر إيجابي علي الناتج المحلي الإجمالي وأن النماذج المقدرة تبين أن الانفتاح الاقتصادي له تأثيرات إيجابية علي قيمة الناتج المحلي الاجمالي.

٢- دراسة (Marie Daumal Selin Özyurt .٢٠١١)[٥]

خلصت النتائج إلى أن الانفتاح هو أكثر فائدة للولايات ذات مستوى عال من الدخل الأولي للفرد وبالتالي يساهم دلك في زيادة الفوارق الإقليمية في الولايات البرازيلية، بالإضافة إلى ذلك فان الانفتاح التجاري يفضل للولايات الأكثر تصنيعا من تلك الولايات التي تعتمد في نشاطها الاقتصادي أساسا على الزراعة وهذه النتائج لها مضامين سياسية هامة لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة والدى أصبح أولوية بالنسبة للحكومة الاتحادية.

سابعاً: الإطار النظري:

١- مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها:

عرفت على أنها (أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات)، كما عرفت أيضاً بأنها (عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة)[٦]، وعرف بعض الاقتصاديين التجارة الخارجية بأنها: (كافة الإجراءات الشكلية والتنظيمية والتنفيذية التي تضعها الدولة لتنظيم علاقاتها مع العالم الخارجي في نطاق التبادل الدولي)[٧].

وتتمثل أهمية التجارة في تحقيق ما يلي:

أ- زيادة الإنتاج من خلال استغلال الموارد والإمكانات اعتماداً على السوق المحلية والخارجية عن طريق التبادل الدولي.

ب- توفر للبلد السلع التي لا يستطيع إنتاجها محلياً بسبب ندرة الموارد الإنتاجية.

ج- تمكن الدولة من الاستفادة من فائض إنتاجها الذي يزيد عن حاجة السوق المحلية.

د- توفر رؤوس الأموال والآلات والأجهزة وغيرها من لوازم التنمية الاقتصادية عن طريق الاستيراد.

هـ- تعمل على نشر المعرفة والتكنولوجيا، ونقل الأفكار، وتوفير الأيدي العاملة والخبرات الأجنبية اللازمة لتحقيق معدلات نمو عالية، وهذه اللوازم عادة تكون غير متوفرة داخل البلد.

و- تحقق مكاسب للدولة من خلال حصولها على السلع والخدمات بتكاليف أقل مقارنة بتكلفتها بالداخل، وذلك عند توفر حرية التجارة.

ز- تخلق التجارة منافسة بين المنتجين، حيث ينتج عنها توفير السلع بأثمان أقل وبنوعية أفضل لتحقيق أعلى ربح للمنتج.

٢- الانفتاح الاقتصادي:

يعتبر الانفتاح التجاري هدف من الأهداف التي تسعي لتحقيقه مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، إذ أن الانفتاح يؤدي إلي قيام تجارة متبادلة قائمة علي معاملات تجارية مختلفة من تصدير واستيراد، كما يظهر الانفتاح التجاري العديد من المكاسب التي يمكن الحصول عليها من زيادة معدلات الدخول في الأسواق الأجنبية بالإضافة إلي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وأصبح الانفتاح الاقتصادي شرطاً هاماً لتحقيق التنمية الاقتصادية مع زيادة انتشار العولمة الاقتصادية التي يشهدها العالم في العقود الثلاث الأخيرة، لذا فقد حظي قطاع التجارة الخارجية بأهمية بالغة في اقتصاديات العالم فهو يعتبر الشريان الأساسي الذي يربط الدول ببعضها البعض، فالانفتاح الاقتصادي علي العالم الخارجي يشمل الانفتاح التجاري والانفتاح المالي فهو يعتبر هدف من بين الأهداف التي تسعي إليها مختلف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية[٨].

يحدد الانفتاح التجاري في النظرية الاقتصادية لأي بلد بمستوي إنتاجيته أو درجة تطوره وتقدمه حسب نظرية الميزة النسبية، كما يتبع سياسة الانفتاح التجاري مبدأ الحرية الاقتصادية، وتحرر جميع المعاملات التجاري من الحواجز الجمركية[٩]، ويعتبر الانفتاح الاقتصادي هو مفهوم واسع يتضمن الانفتاح المالي وهو عبارة عن التحرر المالي ويندرج ضمن سياق التحرير الاقتصادي وضمن التطورات المالية والمصرفية العالمية التي تقوم علي إلغاء القيود والعراقيل.

٣- مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

فرّق الاقتصاديون بين مصطلح النمو الاقتصادي وبين مصطلح التنمية، حيث أعتبر ان النمو هو زياده الدخل القومي دون حدوث تغيرات بنيويه او هيكلية في الاقتصاد والنمو الاقتصادي يتم قياسه بمعدل النمو في الدخل القومي، أما اذا كان التغير مصاحباً لإعادة تشكيل في الهيكل الاقتصادي فان الامر يعتبر تنمية[١٠]، وبالتالي يمكن تلخيص الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجدول التالي:

جدول رقم (١) يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- النمو الاقتصادي يعني زيادة الناتج القومي الصافي. - النمو الاقتصادي ينبغي أن يكون أعلي من	- تتضمن التنمية إضافة إلي تغيرات أساسية في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

معدل الزيادة السكانية. - من الممكن أن ينمو الاقتصاد دون أن يكون هناك أي تنمية حقيقية ، والنمو الاقتصادي قد ينحصر في قطاع محدود عن بقية الاقتصادي القومي، كما أن الدخل المتحقق من هذا القطاع قد يتسرب إلي الخارج أو تستحوذ عليه فئة محدودة جداً من السكان.	- التنمية تؤدي إلي زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي. - التنمية الاقتصادية الحقيقية تتمثل في الانتقال من هيكل اقتصادي ذي إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلي هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي الاستخدام الأمثل للطاقات الموجودة.

٤- محددات (مؤشرات) قياس العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي:

تكمن أهمية التجارة الخارجية في إن قدرتها علي المساهمة الفعالة في التنمية، لذا تعد مقاييس (مؤشرات) التجارة ذات أهمية في تحليل أبعاد التجارة الخارجية علي الرغم من أنها مؤشرات اقتصادية لتحليل الواقع الحالي لطبيعة الهيكل الإنتاجي وهذه المؤشرات تفسر بالضرورة الكثير من المواقف والسياسات، وذلك لأنها تلقي الضوء علي توجهات الأنظمة المعنية، في كيفية مواجهة مهمة إعادة بناء هياكلها الإنتاجية وتقليص تبعيتها في إطار سياساتها الاقتصادية.

لذا يمكن اعتبار التجارة الخارجية بمثابة المرآة التي تعكس طبيعة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد القومي، وهذا يعني أن تحليل أبعاد التجارة يعكس بدوره تحليلاً للاقتصاد القومي، من حيث مستوي تطوره ودرجة ارتباطه بالاقتصاد العالمي.

درجة الانكشاف الاقتصادي علي الخارج:

يبين هذا المؤشر أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد القومي، ويتم حسابه عادةً وفق الصيغة التالية:

$$\text{درجة الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{مجمل التجارة الخارجية (صادرات + واردات)}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي}} \times ١٠٠$$

وارتفاع هذا المؤشر دليل علي سرعة تأثر اقتصاد البلد بالتقلبات التي تتعرض لها أسواق صادراتها.

أ- الميزان التجاري:

يمثل الميزان التجاري حصيلة الفرق بين مجمل صادرات ومجمل واردات الدولة، وهذا الفرق يزيد من القدرة علي النمو عندما يكون موجباً وتنقص هذه الادخارات عندما يكون الفرق سالباً.

ب- الموازين التجارية للقطاعات السلعية:

مع أن الميزان التجاري للدولة ذو أهمية بالغة في بيان حصيلة مبادلاتها التجارية علي المستوي القومي، إلاّ أن حساب هذا الميزان للقطاعات السلعية (الزراعة والصناعة التحويلية والصناعة الاستخراجية) يعتبر ذات أهمية لقدرته علي إبراز مستوي تطور الهيكل الاقتصادي.

ج- معدلات التبادل:

تشير إلي العلاقة النسبية بين صادرات الدولة وارداتها ويعبر عنه بنسبة مئوية موضحة بالمعادلة الآتية:

$$\text{معدل التبادل} = \frac{\text{الرقم القياس لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياس لأسعار الواردات}} \times ١٠٠$$

وتشير زيادة هذه النسبة عن ١٠٠% إلي تحسن التبادل التجاري الخارجي للدولة والعكس في حالة انخفاضها، ويسمي بمعدل التبادل التجاري الصافي (١١).

د- هيكل الصادرات:

يشمل جانبين هما: التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات، ويعبر التركيب السلعي للصادرات عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي، فكلما تنوعت مكوناته السلعية دلت علي تطور الهيكل الإنتاجي، وعلي عكس ذلك فكلم انخفضت المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة تركزها دلت علي تخلف الهيكل الإنتاجي.

هـ- معدل تغطية الصادرات للواردات:

يوضح هذا المعدل مدي قدرة الصادرات علي الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات عن هذا المعدل كما يلي:

$$\text{معدل تغطية الصادرات للواردات} = \frac{\text{إجمالي قيمة الصادرات}}{\text{إجمالي قيمة الواردات}}$$

ثامناً: الإطار التطبيقي:

أهمية انفتاح الاقتصاد الليبي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي:

الاقتصاد الليبي بوضعه وهيكله الحالي هو اقتصاد أحادي في هيكل الإنتاج والاستخدام والتصدير فجهازه الإنتاجي غير مرن، فهو يفتقد إلي الأسس والمعطيات اللازمة ليشارك مشاركة فعالة في البنية الاقتصادية العالمية، كما يعاني من نقص في المستوي التقني والمهارات الفنية، ولذا لكي يستفيد الاقتصاد الليبي من الانفتاح علي الاقتصاديات الدولية، فإنه يتعين عليه القيام بجملة من الإجراءات وانتهاج حزمة من السياسات تنفذ وفق برنامج علمي ووفق رؤية استراتيجية تهدف إلي تأهيل الاقتصاد ليتلاءم مع متطلبات الانضمام للمنظمة الدولية، فذلك يتوقف وبشكل أساسي علي البيئة الاقتصادية المحلية، ولذا فإن النجاح في تسهيل قيام بيئة تجارية قانونية ملائمة ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، يتطلب اتباع عدد من الإجراءات منها:

١- دعم القطاع الخاص الوطني من خلال برامج وإجراءات عملية وعلمية تهدف لتهيئة البيئة الاقتصادية والبنية التحتية للاستثمار، وتوفير سبل التمويل الكافي للقطاع الخاص.
٢- توفير الكفاءات المتخصصة في العلوم الهندسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، لتهيئة ظروف الاقتصاد الوطني ليتلاءم مع متطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.
٣- ضرورة توفر الإرادة الحقيقية للإصلاح ولإعادة هيكلة الاقتصاد، لأن ذلك يساعد علي تسهيل عملية التكيف مع المتطلبات الدولية والاستفادة من الانفتاح التجاري.
٤- قد يؤدي انفتاح الاقتصاد الليبي وتحرير التجارة الدولية إلي زيادة انسياب السلع والخدمات الأجنبية ومنافستها للسلع المحلية، فذلك قد يلحق الضرر بالصناعات الوطنية لذا فيجب تفعيل القوانين والأليات لحماية المنتج الوطني وتطبيق اللوائح المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك.
٥- مع زيادة الانفتاح التجاري يتزايد الاهتمام بفرض الشروط والمعايير والمواصفات الفنية علي المنتجات الداخلة في التجارة، الأمر الذي يتعين علي الشركات والمؤسسات الوطنية الالمام بالقواعد والمواصفات الدولية وتطبيق المعايير المعمول بها في الأسواق العالمية.

تاسعاً: توصيف النماذج القياسية للدراسة:

أ- تعريف متغيرات النموذج:

يتضمن النموذج القياسي قياس أثر الانفتاح التجاري كمتغير مستقل على النمو الاقتصادي كمتغير تابع بحيث يتم قياس أثر الانفتاح التجاري على نمو الاقتصادي من خلال المؤشرات التالية والتي تمثل المتغيرات التابعة:-

١- نمو الناتج المحلى الإجماليGDP
٢- نمو متوسط دخل الفرد في الاقتصاد الليبيGDP/N
٣- ويمكن توضيحها على النحو التالي:-

١- المتغيرات التابعة:

ويمكن تعريف المتغير التابع بأنه المتغير الذي يعتمد علي متغير أو متغيرات أخري مفسرة لسلوكه تسمي المتغيرات المستقلة وتشمل في دراستنا ما يلى:-

أ- **الناتج المحلى الإجمالي:** ويعرف الناتج المحلي الإجمالي GDP بأنه "عبارة عن إجمالي السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها بواسطة عناصر الإنتاج سواء أن كانت محلية أو أجنبية، داخل الاقتصاد الليبي، ويعتبر النمو في الناتج المحلى الإجمالي من أهم مؤشرات النمو في الاقتصاد.

ب- نمو متوسط دخل الفرد: (GDP/N) يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة أيضا للنمو الاقتصادي، حيث تدل الزيادة في نصيب الفرد من الناتج علي التحسن الذي يتحقق في مستوى المعيشة(١٢).

حيث أن:

$$\text{متوسط نصيب الفرد} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}{\text{عدد السكان}}$$

ويرمز له بالرمز GDP/N، وبالتالي فإن معدل النمو الاقتصادي يزداد كلما ازداد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فكلما كانت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدل الزيادة في السكان كانت معدلات الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج أكبر، والعكس صحيح في حالة انخفاض الناتج وارتفاع عدد السكان.

٢- **المتغير المستقل:** ويمثل في دراستنا بمتغير واحد فقط على النحو التالي:-

الانفتاح التجاري (OT) وهو عبارة عن حاصل قسمة إجمالي التجارة الخارجية (صادرات + واردات) في الاقتصاد الليبي نسبة الى الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤.

عاشراً: تحديد الصيغة القياسية لنماذج الدراسة.

ويمكن توضيح هذه الصيغ للنماذج القياسية على النحو التالي.

أ- قياس أثر الانفتاح التجاري على نمو الناتج المحلى الإجمالي:

$$\mathbf{LnGDP=a+bOTt+et}$$

حيث أن:

LnGDP لوغارتم نمو الناتج المحلي الاجمالي

OT مؤشر الانفتاح التجاري

et المتغير العشوائي

ب- قياس أثر الانفتاح التجاري على نمو متوسط دخل الفرد:

$$\mathbf{Ln\ GDP/N=a+bOT+et}$$

حيث أن:

Ln GDP/N لوغاريتم نمو متوسط دخل الفرد

OT الانفتاح التجاري

et المتغير العشوائي

ج- مصادر البيانات:

اعتمد الباحث علي البيانات الصادرة عن نشرات مصرف ليبيا المركزي وتقارير اقتصادية مختلفة صادرة عن مجلس التخطيط العام، والهيئة العامة للمعلومات للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤.

الحادي عشر: نتائج تقدير النماذج القياسية:

١- اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار السكون لمتغيرات الدراسة حيث يتضح من الجدول رقم (٢) أن المتغيرات (نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونمو متوسط دخل الفرد) استقرت بعد أخذ الفرق الأول لها، ولم تستقر عند المستوى (Level)، وبالتالي فإن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الاولى، وبناءً عليه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك لهده المتغيرات باعتبارها متكاملة من نفس الدرجة وهذا الاختبار يهدف الى معرفة ما اذا كانت هناك علاقة توازنية على المدى الطويل بين متغيرات النموذج.

جدول رقم (٢) اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لديكى فولر

	Level المستوى			1st Difference الفرق الأول		
المتغير	ADF	(الاحتمال)	النتيجة	ADF	(الاحتمال)	النتيجة
نمو الناتج الإجمالي	٠.٨٥١٨٧٣	٠.٣٢٩٠	غير مستقرة	٥.٥٦٩٦٠٤	٠.٠٠٠١	مستقرة
نمو متوسط دخل الفرد	-٠.١١٣٩٨٣	٠.٦٢٦٨	غير مستقرة	٤.٦٣٩٦٩٩	٠.٠٠٠٢	مستقرة
الانفتاح التجاري	٠.٦٨٩٦٥٥	٠.٨١٨٤	غير مستقرة	٢.٩٠٩٩١٤	٠.٠٠٦٣	مستقرة

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews8).

٢- اختبار التكامل المشترك وفقا لمنهجية أنجل – جرانجر:

أوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل وجرانجر وفقا للجدول رقم (٣) والتي تتمثل في اختبار سلسلة البواقي الناتجة عن انحدار العلاقة في الاجل الطويل للنماذج القياسية المذكورة سابقا أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين الانفتاح التجاري ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالي وكذلك علاقة تكامل مشترك بين الانفتاح التجاري ونمو متوسط دخل الفرد، حيث اوضح اختبار سلسلة البواقي باستخدام اختبار ديكى فولر انهما ساكنتان عند المستوى وبالتالي تحقق وجود التكامل المشترك وهو ما يعنى وجود علاقة في الاجل الطويل بينهما.

جدول رقم (٣) اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل – جرانجر

المتغير	قيمة ADF عند المستوى	الاحتمال ٥%	الاستقرار
البواقي الناتجة عن علاقة الانحدار طويلة الاجل بين الانفتاح التجاري ونمو الناتج المحلى الإجمالي	-٣.٢٣٥٠٦٠	٠.٠٠٣٦	السلسلة مستقرة عند المستوى وتؤكد وجود التكامل المشترك امكانية استخدام نموذج تصحيح الخطأ

البواقي الناتجة عن علاقة الانحدار طويلة الاجل بين الانفتاح التجاري ونمو متوسط دخل الفرد	-٤.١٠٧٧٠٩	٠.٠٠٠٨	السلسلة مستقرة عند المستوى وتؤكد وجود التكامل المشترك امكانية استخدام نموذج تصحيح الخطأ

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج (EViews8).

٣- تقدير العلاقة في الاجل الطويل والقصير للنماذج القياسية:

يتم تقدير العلاقة للنماذج القياسية الثلاث التي تعكس علاقة الانفتاح التجاري مع كلا من: نمو الناتج المحلى الإجمالي، ونمو متوسط دخل الفرد، على النحو التالي.

الثاني عشر: علاقة الانحدار (الانفتاح التجاري على نمو الناتج المحلى الإجمالى):

١- تقدير العلاقة في الاجل الطويل:

يوضح الجدول رقم (٤) نتائج التقدير للنموذج القياسي الاول باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) والتي يمكن تقييمها وتحليلها على النحو التالي:

أ- التقييم الإحصائي للنموذج:

يلاحظ من جدول (٤) أن معامل الانفتاح التجاري كان ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٥% باستخدام اختبار T حيث كانت القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية كما يعكس ذلك قيمة (P.value الاحتمال) حيث كانت أقل من ٥%، فيما كان الحد الثابت (a) غير مقبول إحصائيا، فيما أكد اختبار فيشر (F=12) على معنوية النموذج ككل حيث كانت قيمة F ذات دلالة إحصائية، كما بلغت نسبة معامل التحديد المعدل (R^2=%48) وهذه النسبة تشير إلى أن الانفتاح التجاري يفسر ما نسبته (٤٨%) من التغير الحاصل في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ب- اختبار المشاكل القياسية للنموذج:

- **اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation):** من الجدول يتضح أن قيمة معامل دورين واتسون (Durbin Watson) بلغت (١.١١٩)، وتشير هذه القيمة لخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث تقع في المنطقة المقبولة.
- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):** استخدام الباحث اختبار (Bera - Jarque) لاختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ (البواقي) الناتجة عن تقدير النموذج، وأثبتت النتائج أن حدود الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة الاختبار (J-B=0.95) بمستوى دلالة محسوب (P- value = 0.619) وهى أكبر من ٥%، وهذا يشير لقبول فرضية العدم التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
- **اختبار تجانس حدود الخطأ (Heteroscedasticity):**

جدول رقم (٤) نتائج علاقة الانحدار في الاجل الطويل (معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي)

المتغير	قيمة المعلمة	الخطأ المعياري	قيمة t المحسوبة	الاحتمال
الحد الثابت	٢.٧٦-	١.٦١٠٢٢٠	١.٧١٤٢٠٨-	٠.١١٠٢
الانفتاح التجاري	٠.٠٥٧٩٥٧	٠.٠١٦٦٤٧	٣.٤٨١٤٧٠	٠.٠٠٤١
F=(12) *R=(0.48)*				

اختبار المشاكل القياسية بالنموذج فى الاجل الطويل					
علاقة الانحدار	**اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي**		**اختبار كشف تبات التباين**		**اختبار D.W**	**النتيجة**
انحدار الانفتاح على معدل نمو الناتج المحلى	٠.٩٥٧٠٤٠	J-B	١.٨٣٦٤٠٣	F	١.١١٩٨٨٦	النموذج خالي من المشاكل القياسية
	٠.٦١٩٧٠٠	الاحتمال	٠.٢٠٠٣	الاحتمال	بين DL- DU	

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EViews8 .

أشارت نتائج اختبار (Arch) لاختبار تجانس حدود الخطأ (البواقي)، إلى عدم معنوية الاختبار، حيث بلغت قيمة الاختبار (F=1.83) بمستوى دلالة محسوب (P-value=0.2003) وهي غير معنوية إحصائياً، ونستنتج تحقق شرط تجانس حدود الخطأ.

ج- التحليل الاقتصادي لعلاقة الانحدار في الاجل الطويل:

أوضحت نتائج التقدير أن قيمة معلمة الانفتاح التجاري تعكس أن تغير في الانفتاح التجاري بمقدار ١٠٠% ينعكس إيجاباً على تغير في نمو الناتج المحلى الإجمالي بمقدار ٥% وهو تأثير محدود للانفتاح التجاري كأحد محددات النمو الاقتصادي ويرجع الباحث ضعف أثر الانفتاح التجاري في الاقتصاد الليبي على النمو الاقتصادي على الرغم من ارتفاع درجة الانفتاح في الاقتصاد الليبي الى أن الانفتاح لم يساهم في توطين الصناعات الأجنبية عن طريق الاستمارات الاجنبية في الاقتصاد الليبي باستثناء صناعة النفط التي لها عقود من الزمن وان ساهم الانفتاح في زيادة هذه الاستثمارات خصوصا بعد الانفتاح على الدول الرأسمالية الكبرى بعد تعليق العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد الليبي، بالإضافة الى أن ورادات الاقتصاد الليبي يغلب عليها الطابع الاستهلاكي في المجمل وزيادة الواردات مع الانفتاح الذى شهده

الاقتصاد لم تساهم في زيادة الناتج المحلى لكونها واردات استهلاكية وبالتالي لم ينعكس الانفتاح على زيادة الانتاج المحلى.

٢- تقدير العلاقة في الاجل القصير:

لتقدير العلاقة في الاجل القصير وفقا لطريقة انجل – جرانجر يتم التعامل مع الفروق الاولى لمتغيرات النموذج (Δ) مع إدخال حد الخطأ (ECTt-1) مبطأ لفترة زمنية واحدة كمتغير مستقل بالنموذج وتمثل البواقي الناتجة من علاقة الانحدار طويل الأجل حد الخطأ وبالتالي تكون صيغة نموذج تصحيح الخطأ على النحو التالي:-

$$\Delta LnGDPt=a + b\Delta TOt +\lambda ECTt-1+et$$

حيث أن:

Δ الفرق الأول لمتغيرات النموذج.

ECT: حد الخطأ وهو عبارة عن البواقي المقدرة من العلاقة التوازنية طويلة الاجل.

λ معامل حد تصحيح الخطأ. ويعكس سرعة التعديل أو التصحيح للقيم الفعلية للمتغير التابع في اتجاه قيمه التوازنية.

وقد أوضحت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموضحة بالجدول رقم (٣٣) للعلاقة بين الانفتاح التجاري ونمو الناتج المحلى الإجمالي ما يلى:

أ- التقييم الإحصائي لنموذج تصحيح الخطأ:

يلاحظ من جدول (٥) أن معامل الانفتاح التجاري كان ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٥% باستخدام اختبار T حيث كانت القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية كما يعكس ذلك قيمة P.value حيث كانت أقل من ٥%، فيما كان الحد الثابت (a) غير مقبول إحصائيا فيما أكد اختبار فيشر (F=5) على معنوية النموذج ككل حيث كانت قيمة F ذات دلالة إحصائية، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (R^2=٤٨%) وهذه القيمة تشير إلى أن الانفتاح التجاري يفسر ما نسبته (٤٨%) من التغير الحاصل في نمو الناتج المحلي الإجمالي وهى لا تختلف عن نسبته في الاجل الطويل.

جدول رقم (٥) نتائج علاقة الانحدار في الاجل القصير (معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي)

المتغير	قيمة المعلمة	الخطأ المعياري	قيمة t المحسوبة	الاحتمال
الحد الثابت	٠.٣٤٥٠٢٢	٠.٤٢٩٥٠٠	٠.٨٠٣٣١١	٠.٤٣٨٨
الانفتاح التجاري	٠.٠٣٢٤٣٠	٠.٠٢٤٣٢٨	٢.٣٣٣٠١٥	٠.٠٢٩٥
حد الخطأ	٠.٧٤٢٨٣٤-	٠.٢٦٨٤٣٧	٢.٧٦٧٢٥٥-	٠.٠١٨٣

				ECT
F=(5) *R=(0.48)*				

اختبار المشاكل القياسية بالنموذج في الاجل القصير

علاقة الانحدار	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي		اختبار كشف تبات التباين		اختبار LM		النتيجة
انحدار الانفتاح على معدل نمو الناتج المحلى	٠.٥٩٧٤	J-B	٢.٣٨٥٥٠٦	F	٢.٨٦٢٨٠٩	F	النموذج خالي من المشاكل القياسية
	٠.٧٤١٧	الاحتمال	٠.١٥٠٧	الاحتمال	٠.١٠٩١	الاحتمال	

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EViews8 .

ب- اختبار المشاكل القياسية لنموذج تصحيح الخطأ:

- **اختبار عام لكشف الارتباط الذاتي (LM):** في ظل وجود تحلف زمنى لاحد المتغيرات فإن اختبار داربن واتسون ليس له اهمية ويتم استخدام اختبار LM بديلا عنه وقد اوضحت نتائج الاختبار إلى عدم معنوية الاختبار، حيث بلغت قيمة الاختبار (F=2.8) بمستوى دلالة محسوب (P-value=0.1091) وهي غير معنوية إحصائياً وبالتالي قبول فرض العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي بالنموذج.
- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):** استخدام الباحث اختبار (Bera - Jarque) لاختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ (البواقي) الناتجة عن تقدير النموذج، وأثبتت النتائج أن حدود الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة الاختبار (J-B=0.59) بمستوى دلالة محسوب (P- value = 0.741) وهى أكبر من ٥%، وهذا يشير لقبول الفرضية العدمية التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
- **اختبار تجانس حدود الخطأ (Heteroscedasticity):** أشارت نتائج اختبار (Arch) لاختبار تجانس حدود الخطأ (البواقي)، إلى عدم معنوية الاختبار، حيث بلغت قيمة الاختبار (F=2.38) بمستوى دلالة محسوب (P-value=0.1507) وهي غير معنوية إحصائياً، وبذلك نستنتج تحقق شرط تجانس حدود الخطأ.

ج- التحليل الاقتصادي لعلاقة الانحدار في الاجل القصير.

أوضحت نتائج التقدير لنموذج تصحيح الخطأ ما يلى:-

١- معامل حد تصحيح الخطأ المبطأ (ECTt-**1**). فتظهر نتائج تقديره معنويته إحصائياً عند مستوى ٥% مع الإشارة السالبة المتوقعة، وهذا تأكيد أيضا على وجود

علاقة توازنية طويلة الاجل بين الانفتاح التجاري ونمو الناتج المحلى الإجمالي، وتشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ الى أن نمو الناتج يصحح من اختلال قيمه التوازنية المتبقية عن كل فترة ماضية بنحو (-٠.٧٤) بعد كل صدمة تحدث في الانفتاح التجاري.

٢- أن قيمة معلمة الانفتاح التجاري تعكس أن تغير في الانفتاح التجاري بمقدار ١٠٠% ينعكس إيجاباً على تغير في نمو الناتج المحلى الإجمالي بمقدار ٣% في الاجل القصير وهو يقل عنه في الاجل الطويل بنسبة بسيطة وهو تأثير محدود أيضا ويفسر الباحث ذلك أن الانفتاح التجاري يزداد أثره مع الاجل الطويل ولكن بنسب ضئيلة جدا قد تعكس زيادة محدودة في الانتاج المحلى أو زيادة في الاستثمارات الاجنبية والتي تنعكس على زيادة في الاجل الطويل على النمو الاقتصادي، إجمالاً يخلص الباحث من خلال تقدير وتقييم وتحليل النموذج الى وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين الانفتاح التجاري ونمو الناتج المحلى الإجمالي وتبقى هده العلاقة ذات تأثير محدود.

الثالث عشر: علاقة الانحدار (الانفتاح التجاري على نمو متوسط دخل الفرد):

أ- تقدير العلاقة في الاجل الطويل.

يوضح الجدول رقم (٦) نتائج التقدير للنموذج القياسي الاول باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) والتي يمكن تقييمها وتحليلها على النحو التالي:

جدول رقم (٦) نتائج علاقة الانحدار في الاجل الطويل (معدل نمو متوسط دخل الفرد)

المتغير	قيمة المعلمة	الخطأ المعياري	قيمة t المحسوبة	الاحتمال
الحد الثابت	١.٠٦٦٩٦٦	٠.٩٢٧٩١٤	١.١٤٩٨٥٤	٠.٢٧٠٩
الانفتاح التجاري	٠.٠٢٢٠٩٢	٠.٠٠٩٥٩٣	٢.٣٠٢٨٧٨	٠.٠٣٨٥
F=(5) *R=(0.48)*				

اختبار المشاكل القياسية بالنموذج في الاجل الطويل

علاقة الانحدار	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي		اختبار كشف تبات التباين		اختبار D.W	النتيجة
انحدار الانفتاح على معدل نمو متوسط دخل الفرد	J-B	٠.٥١١٣	F	٠.١٧٠٩٥٧	١.٦٠٧١٢٥	النموذج خالي من المشاكل القياسية
	الاحتمال	٠.٤٦٥٠	الاحتمال	٠.٦٨٦٦	تقع بين DU-2	

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EViews٨ .

١- التقييم الإحصائي للنموذج:

إحصائياً يلاحظ من الجدول(٦) أن معامل الانفتاح التجاري كان ذا دلالة إحصائية عند مستوى ٥% باستخدام اختبار T حيث كانت القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية كما يعكس ذلك القيمة الاحتمالية P.value حيث كانت أقل من ٥%،فيما كان الحد الثابت (a) غير مقبول إحصائيا فيما أكد اختبار فيشر (F=5) على معنوية النموذج ككل حيث كانت قيمة F ذات دلالة احصائية، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (R^2 =٤٨%) وهذه القيمة تشير إلى أن الانفتاح التجاري يفسر ما نسبته (٤٨%) من التغير الحاصل في نمو متوسط دخل الفرد.

٢- اختبار المشاكل القياسية للنموذج:

- **اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation):** ومن الجدول السابق يتضح أن قيمة معامل دورين واتسون (Durbin Watson) بلغت (١.٦٠٧)، وتشير هذه القيمة لخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث تقع في المنطقة المقبولة.
- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):** استخدام الباحث اختبار (Bera - Jarque) لاختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ (البواقي) الناتجة عن تقدير النموذج، وأثبتت النتائج أن حدود الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة الاختبار (J-B=0.5113) بمستوى دلالة محسوب (P- value = 0.4650) وهى أكبر من ٥%، وهذا يشير لقبول الفرضية العدمية التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
- **اختبار تجانس حدود الخطأ (Heteroscedasticity):** أشارت نتائج اختبار (Arch) لاختبار تجانس حدود الخطأ (البواقي)، إلى عدم معنوية الاختبار، حيث بلغت قيمة الاختبار (F=1709) بمستوى دلالة محسوب (P-value =0.6866) وهي غير معنوية إحصائياً، وبذلك نستنتج تحقق شرط تجانس حدود الخطأ.

٣- التحليل الاقتصادي لعلاقة الانحدار في الاجل الطويل:

أوضحت نتائج التقدير أن قيمة معلمة الانفتاح التجاري تعكس أن تغير في الانفتاح التجاري بمقدار ١٠٠% ينعكس ايجاباً على تغير في نمو متوسط دخل الفرد بمقدار ٥% وهو تأثير ضعيف جدا ويري الباحث أن سبب ذلك يرجع إلى أن خلال العقود الخمس الماضية كان قطاع النفط هو المحدد لنمو الناتج المحلى الإجمالي وأن متوسط دخل الفرد كان يرتبط دائما بمدى مساهمة الناتج المحلى لقطاع النفط وبالتالي فإن الانفتاح التجاري لم يغير من واقع الاقتصاد الليبي في اعتماده على قطاع أحادي الجانب يمثل المساهم الرئيس في الناتج المحلى والصادرات وبالتالي فإن أثر الانفتاح الذى زاد مؤشره خلال العقد الاخير لم ينعكس الا بأثر محدود على نمو متوسط دخل الفرد في ظل سيطرة قطاع النفط على مسار كل المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي.

ب- تقدير العلاقة في الاجل القصير:

لتقدير العلاقة في الاجل القصير يتم التعامل نع الفروق الاولى لمتغيرات النموذج (Δ) مع إدخال حد الخطأ (ECTt-1) مبطأ لفترة زمنية واحدة كمتغير مستقل بالنموذج وبالتالي تكون صيغة نموذج تصحيح الخطأ على النحو التالي:

$$\Delta LnGDPt/N=a + b\Delta TOt +\lambda ECTt-1+et$$

حيث Δ الفرق الاول لمتغيرات النموذج.

ECT: حد الخطأ وهو عبارة عن البواقي المقدرة من العلاقة التوازنية طويلة الاجل.

λ معامل حد تصحيح الخطأ. ويعكس سرعة التعديل أو التصحيح للقيم الفعلية للمتغير التابع في اتجاه القيمة التوازنية.

وقد أوضحت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموضحة بالجدول رقم (٧) للعلاقة بين الانفتاح التجاري ونمو متوسط دخل الفرد ما يلى:

١- التقييم الإحصائي للنموذج:

يلاحظ من جدول (٧) أن معامل الانفتاح التجاري وحد الخطأ كانا ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٥% باستخدام اختبار T حيث كانت القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية كما يعكس ذلك قيمة P.value حيث كانت أقل من ٥%، فيما كان الحد الثابت (a) غير مقبول إحصائيا فيما أكد اختبار فيشر (F=5) على معنوية النموذج ككل حيث كانت قيمة F ذات دلالة إحصائية، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (R^2=%44) وهذه القيمة تشير إلى أن الانفتاح التجاري يفسر ما نسبته (٤٤%) من التغير الحاصل في نمو متوسط دخل الفرد.

٢- اختبار المشاكل القياسية للنموذج:

- **اختبار عام لكشف الارتباط الذاتي (LM):** في ظل وجود تخلف زمنى لاحد المتغيرات فإن اختبار داربن واتسون ليس له اهمية ويتم استخدام اختبار LM بديلا عنه وقد اوضحت نتائج الاختبار إلى عدم معنوية الاختبار، حيث بلغت قيمة الاختبار (F=1.06) بمستوى دلالة محسوب (P-value=0.3858) وهي غير معنوية إحصائياً وبالتالي قبول فرض العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي بالنموذج.
- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):** استخدام الباحث اختبار (Bera - Jarque) لاختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ (البواقي) الناتجة عن تقدير النموذج، وأثبتت النتائج أن حدود الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة الاختبار (J-B=1.37) بمستوى دلالة محسوب (P- value = 0.5021) وهى أكبر من ٥%، وهذا يشير لقبول الفرضية العدمية التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
- **اختبار تجانس حدود الخطأ (Heteroscedasticity):** أشارت نتائج اختبار (Arch) لاختبار تجانس حدود الخطأ (البواقي)، إلى عدم معنوية الاختبار، حيث

بلغت قيمة الاختبار (F=0.194) بمستوى دلالة محسوب (P-value=0.6676) وهي غير معنوية إحصائياً، وبذلك نستنتج تحقق شرط تجانس حدود الخطأ.

جدول رقم (٧) نتائج علاقة الانحدار في الاجل القصير (نمو متوسط دخل الفرد)

المتغير	قيمة المعلمة	الخطأ المعياري	قيمة t المحسوبة	الاحتمال
الحد الثابت	٠.١٨٦٠٨٠	٠.٢٧٢٩٧٧	٠.٦٨١٦٦٧	٠.٥٠٩٥
الانفتاح التجاري	٠.٠٠٧٧١٠	٠.٠١٥٨٧٥	٢.٤٨٥٦٦٩	٠.٠٣٦٧
حد الخطأ ECT	٠.٨٢٧٠٣٩-	٠.٢٨١٢٩٨	٢.٩٤٠٠٧٥-	٠.٠١٣٤
F=(5) *R=(0.44)*				
اختبار المشاكل القياسية بالنموذج في الاجل القصير				

علاقة الانحدار	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي		اختبار كشف تبات التباين		اختبار LM		النتيجة
انحدار الانفتاح على نمو متوسط دخل الفرد	١.٣٧٣٨	J-B	٠.١٩٤٦٦٨	F	١.٠٦٠٨٩٠	F	النموذج خالي من المشاكل القياسية
	٠.٥٠٢١	الاحتمال	٠.٦٦٧٦	الاحتمال	٠.٣٨٥٨	الاحتمال	

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج EViews8 .

٣- التحليل الاقتصادي لعلاقة الانحدار في الاجل القصير:

أوضحت نتائج التقدير ما يلى:

١- معامل حد تصحيح الخطأ المبطأ (ECTt-**1**). فتظهر نتائج تقديره معنويته إحصائيا عند مستوى ٥% مع الإشارة السالبة المتوقعة، وهذا تأكيد أيضا على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الانفتاح التجاري ونمو متوسط دخل الفرد ، وتشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ الى أن نمو الناتج يصحح من اختلال قيمه التوازنية المتبقية عن كل فترة ماضية بنحو (-٠.٨٢) بعد كل صدمة تحدث في الانفتاح التجاري.

٢- أن قيمة معلمة الانفتاح التجاري تعكس أن تغير في الانفتاح التجاري بمقدار ١٠٠% ينعكس ايجابا على تغير في نمو الناتج المحلى الإجمالي بمقدار ٠.٠٧% في الاجل القصير وهو يقل عنه في الاجل الطويل وهو ذا تأثير محدود أيضا ويرجع الباحث لزيادة ارتفاع مساهمة الناتج النفطي خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢ نتيجة لارتفاع اسعار النفط وانعكاس ذلك على انخفاض تأثير العوامل الاخرى ومن بينها الانفتاح التجاري على نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج كمؤشر للنمو الاقتصادي.

إجمالاً يخلص الباحث من خلال تقدير وتقييم وتحليل النموذج الى وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين الانفتاح التجاري ونمو متوسط دخل الفرد وتبقى هده العلاقة ذات تأثير محدود.

بالإضافة الى ذلك فان تأثير الانفتاح التجاري على نمو الناتج المحلى الإجمالي ونمو متوسط دخل الفرد من الناتج لم تختلف كثيرا عن بعض وبالتالي يؤكدان على ضعف اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي باعتبارهما مؤشرين على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي.

الرابع عشر: الاستنتاجات والتوصيات:

١- الفرض الأول:

تم قبول الفرض الأول وهو وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح التجاري ونمو الناتج المحلي الإجمالي فخلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٢) شهدت حدوث ارتفاع كبير في درجة الانفتاح التجاري نلاحظ ارتفاع في معدلات النمو الناتج المحلي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة (٢٦%) بالموجب، كما يشير معامل التحديد المعدل إلي أن الانفتاح التجاري يفسر ما نسبته (٤٨%) من التغير الحاصل في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

٢- الفرض الثاني:

تم قبول الفرض الثاني وهو وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح التجاري ونمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يساهم قطاع التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال توفير النقد الأجنبي المتحصل عليه من التصدير لتوفير السلع اللازمة لتغطية الطلب المحلي ومتطلبات التنمية الاقتصادية من خلال الواردات، حيث أوضحت نتائج التقدير أن قيمة معلمة الانفتاح التجاري تعكس أن تغير في الانفتاح التجاري ينعكس إيجاباً على تغير في نمو متوسط دخل الفرد، ويبين معامل الارتباط وجود علاقة طردية بين مؤشرات الانفتاح التجاري ومعدلات نمو الناتج خلال فترة الدراسة، وحقق معامل الارتباط حقق قيماً موجبة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بين نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونمو متوسط دخل الفرد (٢٣%)، فالاتجاهات العامة للعلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي تكمن في ان التجارة تعتبر محرك للنمو، وأنها تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال بعض القطاعات الاقتصادية ذات الميزة النسبية.

ولذا فتوصي الدراسة بضرورة الاستفادة من انفتاح الاقتصاد الليبي بما يفيده ويرفع من نموه، من خلال استغلال تدفق المعرفة المرافق لتحرير التجارة الخارجية والاستفادة من الشركاء التجاريين ومن تطورهم، والسعي نحو الانضمام للمؤسسات

والهيئات الدولية للاستفادة من الفرص والتسهيلات التي تمنحها هذه الأخيرة للبلدان النامية في مجال الدخول على الأسواق الدولية.

والعمل على تنويع الصادرات الليبية، والسعي في إيجاد مصادر بديلة للدخل والناتج المحلي الإجمالي.

المراجع:

(١) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد٢٠٠٨،٤٩،ص٦.

(٢) عيسى حمد الفارسي "التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في الاقتصاد الليبي ١٩٧٠-٢٠٠١"، "مجلة البحوث الاقتصادية " التي يصدرها مركز بحوث العلوم الاقتصادية، م ١٣، ع ١، ٢٠٠٥ م،ص١٢٣.

(٣) عبد الله امحمد شامية، " الصادرات النفطية ودورها في الاقتصاد الليبي " مجلة البحوث الاقتصادية التي تصدر عن مركز العلوم الاقتصادية، العدد الثاني، م الثالث، خريف ١٩٩١.ص ١٣٩.

(٤) عدنان داود العداري، أثر الانفتاح الاقتصادي علي قيمة الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا للفترة (١٩٨٠-٢٠١١)،غسان طارق ظاهر، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٣، العدد ٥، ٢٠١٣.

(5) Marie Daumal Selin Ozyurt The Impact International Trade Flows on Economic Growth in Brazilian States Review Of Economics and Institutions Economics Vol 2-NO 1 Winter 2011.

(٦) حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع وللطباعة، ٢٠٠٢) ط ١، ص١٣.

(٧) حمدية زهران، التجارة الخارجية في مصر بين التطور والتنظيم، القاهرة، مكتبة عين شمس،ص٩.

(٨) نسرين عبدالحميد نبيه، "الانفتاح الاقتصادي العالمي، حركة التبادل التجاري بين الدول"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، ٢٠١٢ ، ص ٣٤٠.

(9)Gilbert Niyongabo. Opening Policies and Commercial Economic Development, PhD Thesis In Economics University Auvergne, Clermont- Ferrandi, 2003,p9.

(١٠) أ.د عبدالحميد صديق عبد البر، د. محمد كمال، د. مصطفي أبو السعود ـ التنمية الاقتصادية (التخطيط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية)، كلية التجارة بالإسماعيلية جامعة قناة السويس، ص ٢٣٦.

(١١) أحمد جامع – العلاقات الاقتصادية الدولية (بغداد: دار وائل للطباعة والنشر، ٢٠٠٢) ط ١. ص ٩٠.

(١٢) كامل بكري-التنمية لاقتصادية (الإسكندرية: دار النهضة العربية للطباعة والنشر)،١٩٨٦، ص٦٧.